اذ المبتداء ان لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه الملوفة
وانما قال ان ناب عنه جملة استفهامية لانه لو لم ينب عنه
جاز الاثبات والحذف عند قيام القرينة نحو ليت شعري
حسن خبر لا التي لنفي الجنس لا التي بمعنى ليس هو المسند
فلخل احد قسمي المبتداء وهو الوصف من نحو اقائم الزيدان
وخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وغير ذلك مما يصدق عليه
انه مسند من معمولها اي معمول لا المذكورة فخرج ما عدا الخبر
في هذا الباب لكن يرد عليه نحو لا رجل ظريفا على احد
عنه الصدق المسند على ظريفا المذكور مع انه ليس بخبرها
كما ورد مثل ذلك فيما مر ولا تتقدم اي خبر لا هذه
وان كان ظرفا لضعف عمل لا من حيث انها في الاصل
لا تختص بالاسم فحقها ان لا تعمل لكن حملت على ان
كما ستعرفه فاعملت وهو سبب ضعيف متقاصر به عن خطاها
عن اللحوق بان المحمولة عليها فمن ثم قيل لم يرد في الدار زيدا
لغيره ان وامتنع مثل هذه في لا لضعفها بنو تميم لا يثبتونه
اي خبر لا المذكورة وينبغي ان يقيد هذا بان يعلم الخبر اما
اذا لم يعلم لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه

عند احد من العرب لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله
قال ابن القاسم وغيره ومن نسب الى التميميين التزام الحذف
مطلقا كالزمخشري او بشرط ان لا يكون ظرفا كالجزولي
فليس بمصيب قلت اذا كان شرط الحذف قيام القرينة الدا
لة على ما يحذف لم يكن ترك التنبيه على وجود قرينة المحذوف
خطاء بناء على اشتهار الشرط عند القوم فترك ذكره يكون
اتكالا على ما هو معلوم مشتهر والحجازيون يفصلون فان
علمت القرينة وجب الذكر كما مر وان وجدت فالاكثرون يوجبون
الحذف حينئذ كالتميميين ولكن يجوز ذكره وهو عندهم اكثر
نحو لا ضير ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي اسم ما ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتداء والخبر هو المسند
اليه فدخل الفاعل والمبتداء واسم ان واخواتها وبالجملة دخل
فيه كل مسند اليه لكن خرج ما عدا المعرف بقوله من معمولها
والضعف مشابهة لا ليس من عمله اي عمل لا وذكر الضمير العائد
اليه باعتبار تاويلها بالمذكور من مشابهتها ليس مطلق النفي
فلذلك لا تعملان عمل ليس ولم تدخل لا الا على النكرة لاشتباه اخوتها من
المعرفة فاوثر بها العامل الضعيف قضاء لحق المناسبة كما في قوله
لختيار

Copyright © King Saud University